

المحور السادس

قياس الأداء الاجتماعي والإفصاح المحاسبي

1- مجالات المحاسبة الاجتماعية:

لقد حددت مجالات المحاسبة الاجتماعية في تقسيم الأداء الاجتماعي للمؤسسة من قبل الجمعية القومية للمحاسبين بأمريكا "NAA" إلى أربع مجالات للأداء الاجتماعي:

- تفاعل المؤسسات مع المجتمع؛
- المساهمة في تنمية الموارد الطبيعية والبيئية؛
- المساهمة في تنمية الموارد البشرية؛
- الارتقاء بمستوى جودة السلع والخدمات.

كما حدد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين "AICPA" نسبة مجالات الأداء الاجتماعي في ما يلي: البيئة، الموارد غير المتجددة، الموارد البشرية، الموردين، العملاء، المجتمع.

أما الجمعية المحاسبية الأمريكية "AAA" فقد قامت بإجراء دراسة ميدانية حول بعض المؤسسات التي تقدم أو تعد قوائم أو تقارير اجتماعية وذلك من أجل التعرف على أساس القياس والإفصاح، فقد أصدر تقريراً بـ 5 مجالات للأداء الاجتماعي:

- الرقابة على البيئة؛
- العاملون؛
- توظيف الأقليات؛
- تحسين المنتج؛
- خدمة المجتمع.

2- قياس الأداء الاجتماعي عن طريق تكاليف المسؤولية الاجتماعية:

قد اختلف الباحثون في تحديد مفهوم التكاليف الاجتماعية فيمكن تعريفها على أنها: "التضحيات للمجتمع على شكل موارد مضافة من قبل الوحدة الاقتصادية نتيجة لتعاملها ذات التأثير الاجتماعي".

أما تعريف "Estes" فيرى أن التكاليف الاجتماعية: "تمثل ما ينفق أو ما ينبغي إنفاقه لإزالة الضرر الناتج عن مزاوله الوحدة الاقتصادية لنشاطها مثل التلوث".

هناك من ينظر إلى التكاليف الاجتماعية على أنها: "تكاليف الاختلال الوظيفي الناشئة عن السلوك السلبي للعاملين نتيجة عدم توفر ظروف عمل مناسبة وما تنفقه المنشأة لتحسين تلك الظروف، وتمثل كذلك في التكاليف المتخفية التي لا تظهر ضمن حسابات التكاليف أو حسابات النتائج".

أما "الشيرازي" فيقسم هذه التكاليف إلى:

◀ تكاليف اجتماعية مباشرة: تتمثل في التضحيات الاقتصادية التي تتحملها الوحدة نتيجة قيامها إجبارياً أو اختيارياً

بتنفيذ بعض البرامج والأنشطة الاجتماعية، فهي أعباء لا تعود بمنفعة أو عائد مباشر على الوحدة المحاسبية.

◀ تكاليف اجتماعية غير مباشرة: تتمثل في قيمة ما يتحملة المجتمع من أضرار أو تضحيات نتيجة ممارسة الوحدة

لنشاطها الخاص فتلوث الهواء والمياه والنفايات التي تترتب على النشاط الخاصة بالوحدة يعود عباً وتكلفة اجتماعية.

هناك اختلاف من وجهة نظر المحاسبية ووجهة نظر اقتصادية في قياس التكلفة الاجتماعية:

○ من وجهة النظر المحاسبية: التكلفة الاجتماعية تمثل المبالغ التي تنفقها المؤسسة نتيجة التغطية الاجتماعية بصيغة

اختيارية أو إلزامية بالإضافة إلى عدم حصولها على عائد اقتصادي ومنفعة اقتصادية (ربح) مقابل هذه التكاليف الفعلية.

○ من وجهة نظر اقتصادية: التكلفة الاجتماعية هي قيمة ما يتحملة المجتمع من أضرار نتيجة ممارسة المؤسسة

نشاطها الاقتصادية، فهي بذلك تعبر عن قيمة الموارد التي يعنى بها المجتمع من أجل إنتاج السلع والخدمات.

- ما يمكن ملاحظته أن الأخذ بمفهوم التكلفة الفعلية أساساً في قياس التكاليف الاجتماعية من وجهة نظر محاسبية لا يعبر عن التكاليف الاجتماعية المتمثلة في الأضرار والآثار السلبية التي تلحقها المنظمة بالبيئة المحيطة بها وبالمجتمع بسبب تلوث البيئة على اعتبار أن المنظمة لا تدفع مقابل هذه الأضرار.

كما سبق ذكره: يتضح أن لكل من وجهتي النظر المحاسبية والاقتصادية تكمل احدهما الأخرى، وبالتالي لا يمكننا الأخذ بوجهة النظر المحاسبية دون النظر لوجهة النظر الاقتصادية والعكس صحيح.

حسب الشيرازي يمكن تقسيم التكاليف الاجتماعية إلى:

📊 تكاليف اجتماعية مباشرة: تمثل وجهة نظر محاسبية

📊 تكاليف اجتماعية غير مباشرة: تمثل من وجهة نظر اقتصادية.

قياس العائد الاجتماعي والإفصاح المحاسبي على الأداء الاجتماعي:

قياس العائد الاجتماعي:

ركزت معظم الدراسات على التكاليف الاجتماعية في حين يعتبر قياس العائد الاجتماعي المشكلة الجوهرية التي

تواجه المحاسبة الاجتماعية والإفصاح عنها، **فمثلا** كيف يمكن تقدير قيمة نقدية للمنفعة التي يحصل عليها المجتمع من جراء قيام المنظمة بتشجير منطقة محيطة بها وتعود صعوبة القياس للأسباب التالية:

✓ معظم العوائد الاجتماعية تتحقق لأطراف خارج المنظمة: فالأنشطة الاجتماعية ينشأ عنها منافع للمجتمع وليس

للمنظمة فقط والعديد منها يصعب قياسه نقداً، فمثلا كيف يمكن قياس أو تقدير قيمة نقدية للمنفعة التي يحصل عليها المجتمع نتيجة قيام منظمة بإجراءات للحد من تلوث الهواء التي تحدته عملية تشغيل الآلات.

✓ صعوبة تقدير القيمة النقدية: نتيجة قيام المنظمة بالأنشطة الاجتماعية الخارجية والتي تمثل في قبول المجتمع للمنظمة

اجتماعياً، مثلاً تحقيق انطباع حسن عن مشروع لدى المجتمع حيث يكون من الصعب تقدير قيمة نقدية لهذا الانطباع الحسن.

الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي:

إن من أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية هو توفير المعلومات وإعداد التقارير الاجتماعية والتي من شأنها أن

تعكس مدى التزام المؤسسات بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي وعليه يمكن تعريف الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي أو الإفصاح المحاسبي الاجتماعي كالتالي:

- عرف الإفصاح المحاسبي الاجتماعي على أنه : "عرض البيانات المتعلقة بالنشاط الاجتماعي للوحدة الاقتصادية بشكل يمكن من تقييم الأداء الاجتماعي للوحدة"؛
- الإفصاح المحاسبي الاجتماعي: "العملية التي بواسطتها تستطيع المؤسسة التواصل مع المجتمع من خلال إظهار كل التأثيرات الاجتماعية والبيئية سواء بالنسبة لذوي المصالح أو للمجتمع ككل"؛
- الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي هو الطريقة التي بموجبها تستطيع المنظمة إعلام المجتمع بأطرافه المختلفة عن نشاطاتها ذات الهدف الاجتماعي وتعتبر القوائم المالية أو التقارير الملحققة بها أداة تحقيق ذلك ، ولعل أبرز الأنشطة التي لها أثر مباشر على المجتمع هي التي تحقق له منافع اجتماعية يمكن إجمالها فيما يلي:
 - أنشطة خاصة بحماية المستهلك؛
 - أنشطة خاصة بحماية البيئة والموارد الطبيعية؛
 - أنشطة خاصة بتنمية الموارد البشرية؛
 - أنشطة خاصة بحماية المجتمع بشكل عام.

ويتخذ الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي ثلاثة أشكال وهي:

- الإفصاح الكافي:** أي تشمل القوائم المالية والملاحظات والمعلومات الإضافية المرفقة بها كل المعلومات المتاحة المتعلقة بالمنظمة لتجنب تظليل الأطراف المهتمة بالمنظمة ويعد الإفصاح الكافي من أهم المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم المالية.
- الإفصاح الكامل:** أي يشمل الإفصاح على كافة المعلومات المحاسبية المتوفرة مما يعني إظهار معلومات بكميات كبيرة مما يؤدي إلى إغراق مستخدمي القوائم بمعلومات قد لا يكون هناك حاجة إليها.
- الإفصاح العادل:** يتمثل بالإفصاح عن المعلومات بطريقة تضمن وصولها بنفس القدر إلى كافة المستفيدين دون تحيز إلى جهة معينة.

أهمية الإفصاح المحاسبي الاجتماعي:

إن الإفصاح المحاسبي الاجتماعي يعد تجسيدا للاتجاه الحديث في الإعلام المحاسبي، والذي يوجه اهتمام المعلومات صوب أهداف أكثر اتساعا بحيث تتضمن خدمة المجتمع بأكمله والعمل على زيادة رفاهيته، وإن اهتمام الدولة والمجتمع بالآثار الاجتماعية عن طريق الإفصاح المحاسبي كان لمحاولة التعبير عن تلك الآثار الاجتماعية انسجامات مع الدور الاجتماعي والاقتصادي الشامل الذي تقوم به المحاسبة، مما ينتج عنه تحقيق عدة مصالح سواء بالنسبة للمؤسسة أو الأطراف ذات المصلحة.

أهمية الإفصاح المحاسبي الاجتماعي بالنسبة للأطراف ذات المصلحة: تتمثل أهمية الإفصاح المحاسبي الاجتماعي بالنسبة للأطراف ذات المصلحة في:

- تلبية الاحتياجات المتزايدة لمستخدمي القوائم والتقارير المالية من المعلومات المتعلقة بالالتزامات الاجتماعية للمؤسسة في ظل تعدد هؤلاء المستخدمين وتباين المعلومات والبيانات اللازمة لهم؛
- مساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قرارات صحيحة فيما تعلق بتقييم مدى وفاء المؤسسة بمسئولياتها الاجتماعية؛
- مطالبة الجمعيات والهيئات العلمية للمؤسسات الاقتصادية بضرورة الإفصاح عن البيانات الخاصة بالأنشطة الاجتماعية لمقابلة أهداف المجتمع والاحتياجات الجديدة له؛
- دعم وزيادة ثقة المجتمع في المؤسسات التي تفي بمسئولياتها الاجتماعية والبيئية، وتشجيعها على تنمية هذه المسؤولية لتقليل أنشطتها وتحميلها أعباء معالجة الأضرار الناجمة عن التلوث بسبب عملياتها الإنتاجية غير المسؤولة؛
- إن الإفصاح عن التكاليف الاجتماعية والبيئية بصورة منفصلة في القوائم المالية سوف يسمح بقياس منفعتها مثل مساعدة المستثمرين لبرو بوضوح السياسات التي تطبقها المؤسسة لحماية البيئة والمجتمع، وبالتالي ترشيد قراراتهم المتعلقة بالمؤسسة.

أهمية الإفصاح المحاسبي الاجتماعي بالنسبة للمؤسسة:

- إن قياس المؤسسات بالإنفاق على الأنشطة الاجتماعية لا يترتب عليه آثار سلبية على أدائها الاقتصادي في المدى الطويل بل يمكن أن يصبح بمثابة ميزة تنافسية لها، تظهر هذه الأهمية من خلال:
- الحصول على معاملة ضريبية مميزة من حيث الإعفاء أو تخفيض الضرائب المفروضة عليها نتيجة التزامها بمسئولياتها الاجتماعية؛
- كسب ثقة واحترام المجتمع والأفراد للمؤسسات التي تفي بمسئولياتها الاجتماعية، وبالتالي زيادة الإقبال على منتجاتها والتوسع في تمويل استثماراتها؛
- إن إفصاح المؤسسة عن سياستها تجاه وفائها بمسئولياتها الاجتماعية سوف يرفع من كفاءة المؤسسة وزيادة أرباحها خاصة إذا استخدمت المؤسسة مواردها بأكبر كفاءة ممكنة؛
- يساعد الإفصاح في بيان الآثار الاقتصادية للتلوث البيئي في التحليل والتنبؤ بكفاءة الموارد الاقتصادية للمؤسسة في ضوء التغيرات البيئية مما يؤدي إلى زيادة فعالية التخطيط الإستراتيجي للمؤسسة؛

- إن بقاء أي مؤسسة واستمرارها على المدى الطويل يتوقف في النهاية على مدى قدرة المؤسسة على إعلام أفراد المجتمع المحيط بها بما أوفت به من مسؤوليات اجتماعية، فإذا ما فشلت المؤسسة في ذلك فإن المجتمع سوف يبذل حتما جهدا معاكسا ضد المؤسسة وما تسعى إليه من أهداف؛
- إن وفاء المؤسسات بأداء مسؤولياتها الاجتماعية والإفصاح عن نتائج الأداء الاجتماعي يمكنها من تحقيق أهدافها الاقتصادية ويساعدها على خلق نوع من التناغم بين الإيقاع الاقتصادي للمؤسسة وبين توقعات المجتمع منها؛
- إن قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات والتقارير عن نتائجه واجب على المؤسسة اتجاه الرأي العام للمجتمع يمكنها من الحصول على مكانة هامة في المجتمع؛
- إن الإفصاح عن بيانات ومعلومات الأنشطة الاجتماعية يجنب المؤسسات التدخل الحكومي وفرض عليها مجموعة من الإجراءات القانونية وتحمل العقوبات والغرامات نتيجة عدم الامتثال لهذه التشريعات.

نطاق الإفصاح المحاسبي وآلياته